

إعادة ضبط النظام السياسي في فلسطين ما عاد يحتمل الانتظار

سام بحور

المصالحة. وعليه أن يعين نائبًا له قبل قوات الاوان وهي مسألة طال انتظارها وكذلك التنبه لموضوع ضمان استمرار مشروعية المؤسسة الدستورية واستحضارها، ولكي ندرك مدى الحاجة لللمحة لهذا الامر وعدم ترك امكانية لوجود فراغ مؤسساتي او قانوني في الحكم، أحث الجميع على قراءة المقال الذي كتبه المحامي هيثم الزعبي والذي نشرته صحيفة «القدس» بتاريخ ٢٠ تموز ٢٠١٣ بعنوان "مشورة دستورية هادئة إلى سيادة الرئيس الفلسطيني".

ثانيًا، يجب أن يصدر قرارًا من منظمة التحرير الفلسطينية ومرسومًا رئاسي يقضيان بتوسيع نطاق عمل لجنة الانتخابات المركزية للسماح لها بالبدء في العملية الطويلة الشاقة وللمثلة في تسجيل الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم. فمن غير المقبول غياب جهود جادة لإنشاء سجل سكاني للفلسطينيين كافة، وليس فقط لهؤلاء الـ١٠٠٠٠ تحت الاحتلال.

ثالثًا، يجب أن يصدر قرارًا من منظمة التحرير الفلسطينية وسن تشريع فلسطيني يهدف الى ايجاد قانون عصري وتقديمي ينظم الأحزاب السياسية من أجل السماح للتجمعات السياسية الجديدة بالعمل معًا ودخول الساحة السياسية الفلسطينية بشكل شرعي. فنحن نخدع أنفسنا حين نستمر في الحديث عن الأحزاب السياسية التقليدية كما لو كانت جميعها حية وبحال جيدة، أو كما لو كانت موجودة أصلًا. فإذا لم يُسح للفكر السياسي بأن يتجمع بصورة مشروعة وأن يصبح جزءًا من النسيج السياسي الفلسطيني، فعلينا أن نتوقع أن يؤدي هذا الاستبعاد إلى تمزيق هذا النسيج من الأصل.

لقد استغرقتنا وقتًا طويلًا جدًا ونحن نجمل وتعامل ونتحايل على واقع سياسي نعلم ونقرّ بأنه متدهور وكارثي من الناحية الاستراتيجية. وحين الوقت كي ندرك ان إصلاح النظام السياسي الفلسطيني لا يحتمل الانتظار أكثر. فالقضية الأكثر عدلا في التاريخ الحديث على المحك.

طريقنا نحو الحرية والاستقلال. ان السؤال ذو العلاقة هو: لماذا نبدد الوقت، في الإسهاب حول الحاجة لاختيار أشكال المقاومة؟ ألا يمكننا على الأقل أن نتفق على وجوب دعم جميع أشكال المقاومة المقبولة دوليًا وأخلاقيًا؟ وهذه تشمل الجهود الدبلوماسية، والمقاومة الاقتصادية، والعصيان المدني، واللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وما إلى ذلك. ولكن هذه كلها تكتيكات وأسابيل، وليست بحد ذاتها استراتيجية سياسية. وحالما يتم تحديد الاتجاه الاستراتيجي السياسي، يتسنى عندئذ الحديث عن قوة تلك التكتيكات والأساليب. لا يمكن قبل أن توضع استراتيجية سياسية، لأي أحد أن يدعي ان أسلوب المقاومة هذا أو ذاك صالح أو غير صالح؟

أسس الاستراتيجية السياسية: علينا أن نعود إلى الأسس، ونطرح على الأحزاب السياسية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعض الأسئلة لننتقل منها إلى برنامج سياسي جديد. وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٥:

١. هل نقبل قرارات القانون الدولي والأمم المتحدة كإطارنا السياسي المرجعي؟
٢. هل نتعترف بدولة إسرائيل؟ ليس باعتبارها الدولة "اليهودية" غير محددة المعالم، وإنما الدولة ذات المقعد في الأمم المتحدة؟
٣. هل نتعترف بدولة فلسطين الجديدة (من المؤسف أننا لم نسمها الجديدة في مسعانا لإقامة الدولة في الأمم المتحدة، وذلك كي يتضح الفرق السياسي)؟ ليس المقصود دولة فلسطين لعام ١٩٤٨، تلك الدولة التي في قلوبنا وأشعارنا، وإنما تلك الدولة السياسية التي أصبحت دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة منذ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢.

إن الاطلاع على إجابة منظمة التحرير الفلسطينية وجميع الأحزاب السياسية على هذه الأسئلة وغيرها، مكتوبة على الورق، ستكشف حتما الكثير. وعلى أقل تقدير فإنها ستجعل الشعب الفلسطيني يعرف أين يقف لتحديد اتجاهه. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض الخطوات العملية التي يمكن أن تساعد فورًا في استئناف حركة تحررنا الوطني.

أولاً، يجب على الرئيس محمود عباس أن يتوجه إلى غزة ويبقى فيها حتى تنفيذ اتفاق

لا يمكن لهذه الفعاليات أن تشكّل بديلاً لنظام سياسي معن وفعال. لقد مثلت جولة الانتخابات البلدية الناجحة التي جرت في الضفة الغربية خطوة صغيرة إلى الأمام، ويجب أن تستمر، حيثما أمكن، ولا تتوقف عند انتخاب جميع الهيئات المحلية والبلدية، بل تضمن أن تحترم تلك الهيئات المنتخبة مدد ولاياتها القانونية أيضًا.

لكن الاستراتيجيات السياسية لا تبتثق على مستوى الهيئات البلدية. فلا بد لكل مستوى من مستويات منظمة التحرير الفلسطينية، ولكل اجسامها، وكل هيئة من هيئات الحكم في السلطة الفلسطينية أن تستعيد وتتجدد مصداقيتها أمام الشعب، داخل فلسطين وخارجها.

قد تؤدي الانتخابات غرضًا، ولكنها ليست العلاج السحري. ولتوضيح هذه النقطة، أحث جميع الفلسطينيين على مشاهدة تيد توك الذي يقدمه العالم السياسي والرأسمالي ممول المشاريع الصغيرة، إريك لي. ان هذا الفكر الذي يحاجج بأن الصين سوف تشكل "التحدي الأخلاقي" لادعاء العالمية الذي تتبناه الأنظمة الغربية الديمقراطية. اي أن هناك طرقًا عديدة وخلاقة للوصول إلى القيادة الجماعية في كل مستوى من مستويات الحكم دون الاعتماد فقط على الانتخابات؛ فما الذي ننتظره؟

بناء القدرات لخوض غمار الأمم المتحدة: يُعتبر الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية خطوة جريئة طال انتظارها، ولكنها بادئة لعملية طويلة وشاقة. التأثير الحقيقي للأدوات الجديدة التي تتيحها لنا الدولة يتمثل في كيفية تفعيل الجهود الرامية إلى تحدي الاحتلال على المستوى العملي في محافل دولية مختارة استراتيجيًا. ولتحقيق ذلك، نحن بحاجة إلى موارد بشرية مكرسة ومدربة وملتزمة. فتنوعية التمتين لسلكنا الدبلوماسي في الوقت الحاضر لا تفي بالضرر. إن التهديد العلني بالانضمام لما يزيد على ٥٠ معاهدة ومنظمة دولية يبدو فارعًا بالنسبة لأولئك الذين يعرفون الوضع الحالي لمواردنا البشرية، وهذا وهم خطير. فدعونا نأخذ بناء الدولة على محمل الجد ونحشد الموارد البشرية للارتقاء إلى مستوى المسؤولية.

و فقط حين نعمل على تحقيق الضرورات الثلاث المذكورة أعلاه نصبح مستعدين حقًا لدخول عملية التخطيط الاستراتيجي لشق

تفتقر الاستراتيجية السياسية الفلسطينية اليوم إلى نظام سياسي فعال. يعاني النسيج المجتمعي في فلسطين في الوقت الحاضر من التمزيق بسبب التجزئة القسرية التي تمارسها إسرائيل على واقعنا الجغرافي، وما يتخللها من انقسامات داخلية بين الأحزاب السياسية الفلسطينية ونفور وبأس وعدم كفاءة. وإذا ما استمرت حركة التحرر الوطني في مسارها الحالي، فإن ما لها الفشل، وسوف تتسبب في أضرار جسيمة، إن لم تكن دائمة، لمساعنا من أجل الحرية والاستقلال.

في كل أسبوع تقريبًا في فلسطين، تدعو شخصية سياسية أو مؤسسة بحثية مجموعة من المفكرين لمناقشة ما يمكن فعله لوقف الانهيار الوشيك لمشروعنا السياسي. ونحن بالطبع نرحب بالجهود التي تجمعها، بينما تحاول الكثير من القوى إبقاءنا في بلبله واضطراب دائمين.

وبخلاف الكثيرين الذين يفرحون لمجرد كونهم في حضرة القيادة، فإنني أخرج من هذه المناقشات واللقاءات التي لا تنتهي وفي خاطري تجاذبي شواغل كبيرة. فبالنظر إلى سنوات الخبرة والكفاءات الرفيعة للجالسين حول الطاولة، فإنني أستغرب لو أن آيًا منهم لم يكن على دراية بكل فكرة ورؤية تطرح في النقاش. ولهذا فإنني استبعد القول بأن هذه الاجتماعات يمكن ان تطلق عملية استراتيجية لوقف التراجع السياسي.

الأولويات لمسار استراتيجي حقيقي: فيما يلي أولويات هامة نحتاج إليها كي تضعنا على مسار استراتيجي يستحق الوقت والجهد للبدولين. وهذه الأولويات تتصل مباشرة بالحاجة لإصلاح النظام السياسي الفلسطيني وكذلك حركة التحرر الوطني:

المساءلة: لم يعد مقبولاً أن يُقدّم السياسيون وغيرهم من المسؤولين عن حالتنا الراهنة باعتبارهم منقذين ومخلصين. و ألا يرى المجتمع ان جهودًا حقيقية تتجاوز العلاقات العامة لكشف العناصر الفاشلة، والى حين ذلك فإن أي استراتيجية سياسية مختارة لن يكون لها شرعية جدية تذكر. معالجة مسألة الحكم: بالرغم من ان هذه هي القضية التي يتحدث عنها الجميع وينشغلون بها، ولكن لا يتم معالجتها. فكيف لنا أن نمضي قدمًا دون وجود نظام سياسي واضح في هذا الخصوص، فبالرغم من فائدة الفعاليات التي ينظمها كل أسبوع وسطاء حسنو النية في المجتمع المحلي، فإنه

الروابط المشار إليها في المقالة:

http://www.ted.com/talks/eric_x_li_a_tale_of_two_political_systems?language=en

<http://www.alquds.com/news/article/view/id/451385>

سام بحور مستشار سياساتي في شبكة السياسات الفلسطينية - الشبكة. وله مدونة على موقع ePalestine.com.